

مقياس الديمقراطية: فلسطين 2016

حصلت فلسطين على علامة (539) من 1000 في مقياس الديمقراطية العربي. هذه العلامة وضعتها في المرتبة السادسة بين الدول العشر المشاركة في التقرير الخامس. وقد تقدمت علامتها بثمان وعشرين نقطة مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها في القراءة الرابعة 2012 (539 مقابل 511). ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات إلى تقدم علامات مؤشرات الممارسات بشكل ملحوظ مقارنة بالقراءة السابقة، حيث يرتفع المقياس الفرعي للممارسات عن القراءة الماضية بـ 45 نقطة (12%). أما بالنسبة للمقياس الفرعي للوسائل فبقيت دون تغيير (870).

حصلت سبعة مؤشرات للوسائل من أصل عشرة على أعلى علامة ممكنة (1000) وكلها من مؤشرات الوسائل، وهو أمر يعود إلى الصياغة الليبرالية نسبياً للقانون الأساسي الفلسطيني. وحصلت سبعة من مؤشرات الممارسات على علامة ألف. حصلت ثمانية مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بمساءلة الحكومة وبخرق الدستور وبإعاقة النشاط الحزبي والاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات و بانتشار صحافة المعارضة. وقد حصل مؤشران على علامة بين 800 و999 (المساواة في الأجور ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية) ومؤشران بين 600 و799، وثلاثة مؤشرات بين 500 و599، وأثنى عشر مؤشراً بين 1 و499.

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية (انظر الشكل المرفق) فيشير إلى انخفاض علامات فلسطين عن المعدل العربي في المقاييس الفرعية كلها، ذلك رغم ارتفاع كل المقاييس الفرعية للمقومات المتعلقة بالوسائل باستثناء احترام الحقوق والحريات. ويشار إلى ارتفاع طفيف للمقياس الفرعي لسيادة القانون عن المتوسط العربي فيما يتعلق بالممارسات في الوقت الذي تنخفض فيه باقي مقاييس المقومات المتعلقة بالممارسات. ومقارنة بالقراءة السابقة فقد انخفض المؤشران المتعلقان بوجود مؤسسات عامة قوية ومساواة والعدالة الاجتماعية بسبب تراجع مؤشرات الممارسات ذات العلاقة.

لا شك أن الضغوط التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، الذي تقوم السلطة بوظائفها في ظله، تلعب دوراً هاماً في تشكل هذه الصورة. كذلك يضع الانقسام الحاصل بين فتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. المزيد من الضغوط على عملية الانتقال الديمقراطي بكافة جوانبها.

علامات مقياس الديمقراطية في فلسطين حسب تصنيف النوع والقيم (مقارنة القراءتين الأخيرتين)

